

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERALA/47/181
28 April 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

المجتمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البيتود ٥٠ و ٥٨ و ٦٠ و ٦١ من
القائمة الأولية*

التطورات العلمية والتكنولوجية وأشارها على الامن الدوليمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجيالأسلحة الكيميائية والبكتériولوجية (البيولوجية)نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٩٢ موجهة
إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت
للبعثة الدائمة للارجنتين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بان أحيل طي هذا بيان حكومة الأرجنتين بشأن نظام المادرات الحاسمة
الذى أصدره رئيس جمهورية الأرجنتين ، الدكتور كارلوس مول منعم ، في ٢٧ نيسان /
ابريل ١٩٩٢ (انظر المرفق) .

وسأغدو ممتنًا لو تفضلتم بطبعيم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهم وثيقة رسمية
من وشائق المجتمعية العامة في إطار البيتود ٥٠ و ٥٨ و ٦٠ و ٦١ من القائمة الأولية .

(توقيع) الغريدو ف. تشارلديا
الوزير
القائم بالأعمال المؤقت

A/47/50

*

.../..

290492

290492 290492 92-18420

92-18420 290492 290492 290492

المرفق

بيان حكومة الأرجنتين بشأن نظام المدارات الحساسة

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر ويتمثل أحد التحديات المعاصرة الكبيرة . ويجب على جميع الدول أن تعمل بحزم وأن تتحد للحيلولة دون حدوث هذا الانتشار .

وفي هذا الصدد ، فإن الأرجنتين التي حققت نمواً ذا شأن في بعض الميادين التي تتسم بحساسية خاصة ، ترى أن من واجبها وضع ضوابط فعالة على المصادرات التي قد تكون ذات صلة بانتاج أسلحة من قبيل تلك المذكورة أعلاه . ولذا فإن السلطة التنفيذية قد وضعت في تاريخه لائحة تتعلق بتصدير المواد والمعدات والتكنولوجيات وتقديم المساعدات التقنية والخدمات ذات الطابع النووي والمتصلة بالقدائف ، فضلاً عن المواد الكيميائية التي يمكن أن تسهم في انتاج ونشر القذائف وأسلحة النووية والكيميائية والبيكترولوجية .

ولا يفرض التنظيم الجديد قيودا غير منصفة على التجارة المشروعة بل أنه يدمج معايير دولية ويتفق مع الضوابط التي تفرضها بلدان أخرى . وستدمج على التوالي المعايير الدولية الفعالة الأخرى التي قد تجري مساماتها مستقبلا أيضا في التشريع الوطني .

وسيهم هذا التدبير المهم قطعا في امكانية وصول البلد الى التكنولوجيا
العالية عن طريق التعاون الدولي .

وصف النظام الجديد :

سيكون من الضروري الحصول على تصريح مسبق للسلطات التي تتناولها اللائحة الجديدة . وسيجري تحليل كل طلب على حدة ويتخذ القرار المتعلق به مع مراعاة الارجنتين التام لعدم انتشار أسلحة النمار الشامل والاعتبارات الدولية (الاطار الفردي والاقليمي وما إلى ذلك) والظروف المحددة التي تنشأ عن كل فرضية ملموسة .

باء - النطاق١ - المواد والمعدات النووية

يشترط الحصول على ترخيص مسبق لتصدير المفاعلات واليورانيوم المخصب فضلاً عن المعامل والمعدات والمكونات اللازمة لتحويل وتخصيب اليورانيوم وأعادة تجهيز الوقود النووي وانتاج الماء الشقيль وتنصيع الوقود النووي . والمواد المدرجة في هذه الفئة هي اليورانيوم الطبيعي وغير المخصب والثوريوم واليورانيوم المخصب والبلوتونيوم والغرافيت ذي الرتبة النووية والديوتيرون والماء الشقيل والنظائر المشعة .

وفي هذا الاطار :

- لا يُصرح ، كقاعدة عامة ، بتصدير المواد والمعدات والتكنولوجيات وتقديم المساعدات التقنية أو الخدمات ذات الصلة بتحويل وتخصيب اليورانيوم وأعادة تجهيز الوقود وانتاج الماء الشقيль وتنصيع البلوتونيوم .

- ويؤذن بتصدير المفاعلات واليورانيوم المخصب والتكنولوجيات ذات الصلة بهما شريطة وجود اتفاق ثنائي نافذ للتعاون النووي ذي الاهداف السلمية مع البلد المعنى . وعلاوة على ذلك يجب أن يتتوفر في البلد ما يليه :
 (أ) أن يكون هذا البلد طرفاً في اتفاق الضمانات التامة المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ (ب) أن يتعهد صراحة بعدم استخدام المواد المصنعة من الأرجنتين لاغراض ذات صلة بالتجهيزات النووية ؛ (ج) أن يأخذ بقواعد الأمن الملائمة للمواد المصدرة ؛ (د) أن يتعهد بشأن يطلب موافقة حكومة الأرجنتين قبل نقل المواد المصدرة أو المواد المشتقة منها أو إعادة تجهيز المواد المذكورة .

- ويطبق نفس المعيار على المساعدة التقنية النووية وعلى تصدير نواتج معينة غير نووية يمكن أن تستخدم في عمليات الاستخدامات النووية غير السلمية . ومتعد اللجنة الوطنية للرقابة على الصادرات الحساسة والمواد الحربية قائمة بهذه النواتج ذات الامتناع المزدوج .

- وجميع عمليات النقل في المجال النووي التي لا تنظم في الفقرات السواردة أعلاه والتي تنقل إلى بلاد لم توقع على اتفاق الضمانات التامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكون رهناً بالحصول على ترخيص مسبق بالتصدير .

- وستعاود السلطة التنفيذية النظر في الاتفاques وعقود التصدير في المجال النموي السابقة للنظام القانوني الجديد بقية البت في استمرارها في غضون ثلاثةين يوما .

- القذائف والتكنولوجيا المتعلقة بها - ٢

- تقرر أن يدرج في التشريع الوطني قائمة بالنوافع والمعايير الموسى بها فيما يطلق عليه "نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف" الذي قررت جمهورية الأرجنتين الالتزام به في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ . وتتضمن هذه القائمة نوافع ينتجها البلد أو يستوردها أو في امكانه أن يتوصل إلى انتاجها مستقبلا .

- ويكون تصدير أو إعادة تصدير أو نقل أي من هذه المواد أو المعدات والتكنولوجيا والمساعدة التقنية و/أو الخدمات المدرجة في مرفق نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف رهنًا بالحصول على ترخيص مسبق .

- وقاعدة عامة ، لا يؤذن بتصدير أو إعادة تصدير أو نقل ما يمكن أن يسمى في استخدام القذائف . وتتضمن هذه الفئة المصادرات المفيدة في استخدام مركبات الطلق الخام ، وذلك وفقا لنظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف .

- ٣

- يشترط النظام الجديد الحصول على اذن مسبق لتصدير أو إعادة تصدير أو نقل بعض المواد الكيميائية أو طائفة من المواد ذات الاستخدام المزدوج والتي تستخدم أساسا في انتاج الأسلحة الكيميائية و/أو البكتريولوجية .

- ويشترط الحصول على تصريح مسبق لتصدير أو إعادة تصدير أو نقل عدد من المواد الكيميائية ذات الاستخدام التجاري التي يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة الكيميائية . وهذه المواد التي يطلق على الجزء الأكبر منها "السلائف" جرى تحديدها دوليا . ولا تنتج جميع هذه الموارد بانتظام في البلد .

- وقاعدة عامة ، لا يؤذن بتصدير أو إعادة تصدير أو نقل المواد الكيميائية ، بما في ذلك التكسيرية ، التي يمكن أن تسهم في انتاج أسلحة كيميائية و/أو بكتريولوجية .

جيم - التزامات المصدررين

يكون مصدر أي مادة كيميائية أو معدات أو تكنولوجيا أو مساعدة تقنية أو خدمات غير متوازنة بالتحديد في اللائحة الجديدة ملزماً بالحصول على ترخيص بالتصدير عندما يعرف أو يساوره الشك في أن هذه المصادرات ستستخدم أو قد تستخدم في مشاريع أو أنشطة ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل.

دال - الجزاءات

إن التصدير و/أو الادن بالتصدير الذي يتناقض مع هذا المرسوم ، يؤدي إلى توقيع الجزاءات التي يتولى تطبيقها في قانون الجمارك ، مع عدم المسار بآن عدم الامتثال يترتب عليه دستورياً ارتكاب الجرم المنصوص عليه في قانون العقوبات . وعلاوة على ذلك ، فإن السلطة التنفيذية ستعنى لدى كونفرس الدولة المؤقر لدرج الجزاءات المحددة في قانون العقوبات وقانون الجمارك من أجل ردع انتهاك قواعد التصدير فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل .

هاء - مشاركة مواطني الأرجنتين

- كقاعدة عامة ، لا تأخذ السلطة التنفيذية بمشاركة المباهرة أو غير المباهرة للموظفين أو الأشخاص التابعين للدولة القومية في مشاريع أو أنشطة تتطلع بها دول ثالثة وتتصل بأسلحة الدمار الشامل .

- ولا يشجع أيها على المشاركة المباهرة أو غير المباهرة للأفراد والشركات في نفس المشاريع أو الأنشطة .

واو - التنسيق مع البلدان الأخرى

ستنسق الأرجنتين مع الدول الأخرى سياساتها المتعلقة بالصادرات التي يمكن أن تسهم في إنتاج أسلحة الدمار الشامل بغية تدعيم نظام دولي فعال للرقابة في هذا المجال .

زاي - التقارير المقدمة إلى الكونفرس

تبلغ السلطة التنفيذية بانتظام كونفرس الدولة المؤقر بشأن الطلبات المتعلقة بالصادرات الحساسة والمواد العربية وما منع أو رفق من تصاريح في هذا الصدد ، وذلك في إطار اللائحة الجديدة .

- حاء - اللجنة الوطنية للرقابة على المادرات الحساسة والمواد الحربية
- تنشأ بموجب اللائحة الجديدة اللجنة القومية للرقابة على المصادرات الحساسة والمواد الحربية ، على أساس إنشاء اللجنة السابقة لتنسيق سياسات المصادرات من المواد الحربية (المرسوم ٨٥/١٠٩٧) . ويحتفظ الجهاز باختصاصات الجهاز السابق ويجمع العلاقات ذات الصلة بالرقابة على المصادرات النووية والكيميائية والبيكتريولوجية والمتعلقة بالقذائف .
 - تحدد اللجنة التدابير المعيارية الازمة في مختلف المجالات لتطبيق النظام الجديد المتعلق بالمادرات الحساسة .
- - - - -